العرب
الثلاثاء 2019/11/05
السنة 42 العدد 11519

اللعبة الإيرانية انتهت

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

محاولة تغيير معادلة التاريخ استنادا إلى وقائع مرت عليها قرون طويلة لا يمكن أن تتحقق لمجرد رغبات جماعات سياسية تعمل باتجاه معاكس لزخم حركة التاريخ نحو المستقبل.

هذا ما حصل للأحزاب التي رفعت الشعارات الطائفية "الشيعية" في العراق قبل عام 2003 استنادا إلى نظرية استوردتها من مرجعياتها المذهبية في طهران بعد عام 1979. وتقوم على أن هناك طائفة حاكمة اضطهدت طائفة محكومة ومقموعة سياسيا.

تلك النظرية كانت تسعى للوصول إلى الحكم باسم الطائفة المظلومة ولا تستند إلى أي حقائق. فالحاكم المقصود صدام حسين، كان يضطهد معارضيه السياسيين أو الذين يتوقع منهم التآمر على سلطته دون النظر إلى منبتهم الطائفي.

انتفاضة أكتوبر الشبابية تخطت المطالب المعيشية ولم تعد تقبل بأقل من تغيير النظام ولذلك لم يعد أمام الطبقة الحاكمة في العراق سوى الاستسلام والرحيل

إذن كان الهدف الذي أقنعوا به اليمين الأميركي هو التمهيد لحكم "الطائفة الشيعية" في العراق. وقد تحقق لهم ذلك منذ عام 2004 حين تأسست أول حكومة عراقية برئاسة إياد علاوي في ظل سيادة الحاكم الأميركي بول بريمر.

ورغم الخلفية الليبرالية لعلاوي، إلا أنهم تعاملوا معه على أنه "شيعي" ثم استبدلوه بعد عام بحاكم من أهل "الدار" حتى يؤدي الدور كاملا وهو إبراهيم الجعفري، الذي أسرع في إنجاز مقدمات هيمنة طهران التي كانت تتربص بالعراق شرا منذ هزيمتها أمام العراقيين في حرب الثماني سنوات التي انتهت عام 1988.

كان الولي الفقيه يعلم أن تطويع العراق وإخضاع شعبه ليسا بالمهمة السهلة، فهو كفقيه يعرف معادلة صراع المرجعيات العربية والفارسية، ومن الصعب إخضاع العراقيين خصوصا أنهم يعتزون بمرجعيتهم في النجف.

منذ ذلك الحين، لم تلتفت الأحزاب التي حكمت عبر انتخابات مزورة، إلى وطنها ولم تبدأ أي مشروع للتنمية والسلم الاجتماعي، بل لجأت إلى أسلوب القمع واستثمار السلطة وإمكانيات الدولة المالية والعسكرية والأمنية في أدلجة الطبقات والفئات المنتفعة للترويج لما يسمى "ولاية الفقيه".

وسخرت جهودها لتكوين كتائب وفصائل مسلحة موالية لطهران، نفذت حمامات الدم ضد العرب السنة. وكانت تنفذ مشروعها بعلم المحتلين الأميركان ورعاية قواتهم.

ويبدو أن إيران حاولت أيضا استثمار مرحلة ظهور تنظيم داعش من أجل تعزيز مواقع أتباعها النشطين في مواقع المسؤولية الحكومية، لكن المفاجأة أن مرحلة داعش أظهرت بوادر انحسار المشروع الإيراني الخبيث في العراق وسوريا ولبنان.

فالغطرسة والتعالي الإيراني على العراقيين والعرب جعلاهم يتمادون في تشجيع النهب والسرقة في بغداد، طالما كان ذلك يؤدي إلى وصول نسب كبيرة منها إلى جيوب طهران.

كما أن النظام الإيراني منع جميع الفرص أمام المخلصين العراقيين للعمل في مجالات التنمية وإعادة الحياة إلى المصانع والمزارع العراقية، لكي يظل البلد محتاجا للبضائع الإيرانية الرديئة وموادها الغذائية التي لم تكن قبل ذلك قادرة على منافسة المنتجات والمحاصيل العراقية.

لكن غباء طلاب في الحكم في بغداد وأسيادهم في طهران، منعهم من إدراك أن الحراك الشعبي خلال السنوات الماضية للمطالبة بالخدمات، يمكن أن يتحول بسبب الإحباط إلى انتفاضة شبابية تهز عروشهم، وهو ما حصل فجأة وبلمحة خاطفة.

هكذا تفجرت الانتفاضة في ميدان التحرير في بغداد وامتدت إلى كربلاء ومعظم مدن الوسط والجنوب. وكلما أوغلوا في الحل الأمني الإجرامي، تصاعدت شعلة الانتفاضة الشبابية لتتحول إلى ثورة حقيقية لم تتمكن المنظومة السياسية من مواجهتها.

واتسعت عناوين الانتفاضة لتصل إلى إسقاط النظام القائم، مستمدة قوتها من كونها وطنية مستقلة. وقد عجزت السلطات عن تعطيلها رغم العنف المفرط في مواجهتها، والذي أدى لسقوط المئات من الشهداء والآلاف من الجرحى.

شعر نظام ولي الفقيه بالخطر، فدخل المنازلة السياسية عبر تصريحات خامنئي، التي وصفت المتظاهرين في كل من لبنان والعراق بـ"المشاغبين"، الذين ينفذون الأجندات الأميركية والصهيونية والسعودية.

وجاء ردّ الشباب الكربلائي موجعا، حين سحق صور خامنئي تحت الأقدام. وظهر شيخ بصراوي على شاشات التلفزيون ليطالب خامنئي بالرحيل عن العراق. وفي كل يوم وفي كل ساعة تزداد مواقف العراقيين الشباب صلابة وعنادا في مواجهة السلطة السياسية ومطالبتها بالرحيل والتمهيد لنظام جديد وفق آليات مدنية.

لم تتمكن أساليب البطش الدموي من ردع الشباب عبر القنابل المسيلة للدموع السيئة، التي توجه إلى رؤوس الشباب وصدورهم فتقتلهم وعبر نشر القناصين الذين قتلوا المئات من الشباب بعمر الورود.

النقطة الجوهرية في انتفاضة أكتوبر الشبابية هي أنها تخطت المطالب المعيشية، التي كانت ترفعها التظاهرات السابقة. ولو كانت الطبقة السياسية الحاكمة تمتلك الحد الأدنى من الفطنة السياسية لاستجابت لتلك المطالب وأغلقت أبواب النار التي انفتحت الآن بقوة ولن تنغلق بوجه الفاسدين.

وجدت المنظومة السياسية ومؤسساتها في السلطات الثلاث نفسها في حيرة وارتباك ومأزق سياسي، لا تحله دعوات بائسة لتغيير النظام من برلماني إلى رئاسي أو دعوة رئيس البرلمان لتنفيذ توصيات المرجعية "الشيعية".

لم يعد هناك من صوت لرئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، المسؤول الأول عن سقوط أكثر من 250 شهيدا وأحد عشر ألف جريح. كما تبخرت التصريحات العمومية الإنشائية التي أطلقها رئيس الجمهورية برهم صالح.

النقطة الجوهرية الثانية التي حصلت في هذه الانتفاضة هي المواجهة المباشرة بين شعب العراق وخصوصا أبناء الشيعة في الوسط والجنوب وبين إيران حين دخل خامنئي المعركة ضد شباب العراق.

ويتسارع يوما بعد يوم انهيار أعصاب قادة النظام الإيراني في تعاملهم مع شباب شيعة العراق، حيث وصفهم "كرماني" خطيب جمعة طهران بوقاحة بأنهم "شيعة الإنكليز" لأنهم لا يطيعونهم ويرفضون أن يكونوا عبيدا لهم وأدوات لمشروعهم التوسعي.

ويظهر ذلك حجم الشرخ الذي لا يمكن معالجته بعد اليوم، ويؤكد ما نقله أسير عراقي أمضى عشرين عاما في سجون إيران، عن أحد المعممين الإيرانيين في أول يوم لوقوعه في الأسر، قوله "إن شيعة العراق أنجس من سنة إيران".

ولهذا جاء الردّ الموجع من شباب كربلاء والنجف والبصرة والناصرية والديوانية وبغداد برفع شعارات "إيران برّة برّة بغداد تبقى حرة" وفي الحملة الحالية التي ينظمها الشباب الثائر لمقاطعة البضائع الإيرانية والعصيان المدني.

كما سحبت مرجعية النجف من تحت أقدام الإيرانيين مشروعهم ولعبتهم حين طلبت منهم ومن القوى الدولية رفع أياديهم عن العراق. كما رفعت الغطاء عن الأحزاب الحاكمة التي طالما استظلت بعنوان المرجعية، التي رفضت أن تكون غطاء لجرائم قتل العراقيين.

لم يعد أمام الطبقة الحاكمة في العراق سوى الاستسلام والرحيل. فاللعبة انتهت!

سلطة مربكة أمام ثورة جيل صاعد

علي الأمين
كاتب لبناني

هل ما تقوم به أطراف السلطة في لبنان اليوم، هو عدم فهم أم رغبة في معاندة الواقع؟

هذا هو السؤال الذي لم تتضح الإجابة عليه بعد منذ انفجار الاحتجاجات في 17 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي. فالمشهد اللبناني الذي خرج على شكل انتفاضة أو ثورة منذ نحو عشرين يوما، أطلق جملة مؤشرات سياسية وثقافية واجتماعية، لم يسبق أن تمثلها مشهد احتجاجي أو مظهر سياسي، منذ نشأة لبنان قبل مئة عام إلى اليوم.

لعل السّمة المدنية والامتداد الجغرافي والتنوع الطائفي واللغة الواحدة والصرخة المشتركة، هي أبرز سمات الاحتجاجات المستمرة ضد السلطة السياسية بمختلف مكوناتها، بل الثورة على معادلة السلطة بما هي عنوان لتقاسم النفوذ والثروة الوطنية من قبل أطرافها، التي تعزز نفوذها على مسار تهميش الدولة وانتهاك الدستور والقانون، عبر الإعلاء من شأن الانتماء العصبي الطائفي أو المذهبي والحزبي الفئوي.

وهي ثورة قبل ذلك، بل إن جوهر الثورة اللبنانية اليوم، يكمن في الثورة على الذات، بمعنى أن اللبنانيين ثاروا على كل انتماء يعلو على الانتماء الوطني. كان مشهد الاحتجاجات في طول لبنان وعرضه، تعبيرا عن التقاط اللبنانيين على وجه العموم، حبل الخلاص المشترك والذي مثلته الهوية الوطنية أو تلك المواطنية التي استعادت معناها في تلك الجموع اللبنانية المليونية، التي أعادت الاعتبار لها.

رمت الاحتجاجات خلف ظهرانيها، كل العصبيات التي كانت مفاتيح استلحاقها السياسي، ومصدر نفوذ سلطة استبدت وأفسدت وأهانت عقول اللبنانيين واستهانت بهم. الثورة هنا في هذا الخروج من سجن العصبيات القاتلة إلى رحاب المواطنية، التي تعيد للإنسان مكانته وتفرض على السلطة شروطا جديدة، بل تعيد للعقد الاجتماعي مكانته الحقيقية وتوازنه بين السلطة والشعب.

بهذا المعنى تبدو السلطة في لبنان وفي أكثر التوصيفات رأفة بها أنها مربكة، هي لم تعتد على هذا النمط العابر للطوائف والانتماءات الحزبية، من الاحتجاج، ولم تألف تلك اللغة التي يطلقها المحتجون في وجهها، إذ طالما كانت الطائفية أداة السلطة في لجم الاحتجاجات أو إدارتها. أما اليوم فتلك الوسائل التقليدية تبدو غير مجدية لاستيعاب هذه الانتفاضة.

وفي تفسير آخر فإن السلطة لا تريد أن تنجر إلى مسرح الثورة، ولا إلى لغتها أو منهج التفكير الجديد الذي أطلقته في مقاربة الشأن السياسي والحقوقي. فالتسليم بهذه اللغة الجديدة هو نهايتها، باعتبار أن ذلك سيفكك نظام مصالح قوي وراسخ في بنية السلطة، نظام مصالح طائفي زبائني، كان أساس نفوذ أطراف السلطة ومصدر قوتهم.

تدرك السلطة أنها تنتحر فيما لو انحازت إلى لغة الثورة وهو ما لا يمكن أن تقدم عليه.

استقالة الحكومة اللبنانية، هو نتاج الثورة وتحقيق لمطلب أول رفعه المحتجون، ولكن هذه الاستقالة لم تثمر تهدئة الجموع المنتفضة في طول لبنان وعرضه، بل زادت من التمسك بمطلب ثان لديها، أي تشكيل حكومة مستقلة ومن خارج الطبقة السياسية الحاكمة، تمهد لانتخابات نيابية مبكرة، بعد إقرار قانون انتخابي عادل.

أطراف السلطة بدت مصرة على استدراج الجموع المحتجة إلى الملعب القديم الذي هجرته، أي الملعب الذي يدار بالعصبيات الطائفية. عمدت السلطة بكافة فروعها إلى محاولة استثارة نعرات مذهبية وطائفية من خلال تعظيم دور بعض أطراف السلطة في الثورة أو من خلال التحريض داخل البيئة الشيعية بأن هذه الثورة تستهدفهم وتستكمل المؤامرة الأميركية والصهيونية على الشيعة وعلى المقاومة.

كل تلك الأساليب إلى جانب العنف الميليشياوي، الذي مورس على المعتصمين في صور والنبطية وفي بيروت، بحجة أن المحتجين أهانوا رمزي الثنائية الشيعية حسن نصرالله ونبيه بري، لم تنفع أصحابها، بل زادت من الغضب. لم ينجر المحتجون إلى التحريض المتبادل، لإدراكهم أن السلطة لم يعد لديها ما تقوله، سوى أن المحتجين يشتمون هذا الزعيم أو ذاك.

السلطة تدرك أنها تنتحر إذا انحازت إلى لغة الثورة، وهو ما لا يمكن أن تقدم عليه، ولذلك فهي مصرة على استدراجها إلى الملعب القديم

المطلب شديد الوضوح، وهو تغيير السلطة بعدما أثبتت فشلها وباعتراف أركانها، والتسليم بنتائج الحقيقة المرة والقاتلة التي خلصت إليها السلطة، وبات اللبنانيون يعانون من خناجرها المعيشية والاقتصادية، ومن سموم الفساد الذي يهدد بموت كل ما تبقى من مظاهر الحياة اللبنانية.

كان قيام التيار الوطني الحر بخطوة التجمع الحزبي والشعبي في قصر الرئاسة في بعبدا دعما لرئيس الجمهورية، استمرارا لمحاولة التعامي عن التغيير الذي حققته الثورة في الوعي اللبناني الجمعي.

لم تكن الدعوة الحزبية لإظهار الحضور الشعبي للتيار الوطني الحر، وقبله رئيس الجمهورية، موفقة، بل كانت تعبيرا عن الإرباك لدى الرئيس وتياره، من خلال المعاندة السياسية للمشهد الثوري الجديد، ومحاولة القول إن ثمة ساحة مقابلة لساحات الثورة.

صحيح أن رئيس الجمهورية وصهره الوزير جبران باسيل، حاولا تفادي الاصطدام السياسي بحشود الثورة ومطالبها، إلا أنهما حاولا التنصل من كل موبقات الفساد ورميها على أطراف أخرى شريكة في الحكم، وهو أسلوب يعكس مجددا محاولة إهانة اللبنانيين، الذين يعرفون أن ذلك غير صحيح وهو جريمة أكبر من الفساد نفسه إن صحّ قول الرئيس وصهره، باعتبار أن الشاهد في السلطة على الفساد والساكت عن مواجهته، جريمته أكبر من المرتكب، لأنه سمح له بالارتكاب ولم يعترض عليه على رغم ما يمتلكه من صلاحيات، سواء من موقع رئاسة الجمهورية أو امتلاك التيار الوطني الحر ثلث وزراء الحكومة منفردا، وسيطرته على ثلثي الحكومة مع حلفائه.

لم تفهم السلطة أن الثورة حصلت في وعي اللبنانيين أولا، أو ربما لا تريد الاعتراف بذلك. في كلا الحالين، ثمة إصرار على البقاء في الملعب القديم، الذي يتيح لها، أي السلطة، استخدام وسائل أتقنت استخدامها في إدارة الشأن السياسي، رغم أن الثورة افتتحت ملعبا جديدا، ملعب بقواعد مختلفة وشروط جديدة.

هنا يكمن جوهر الصراع والمواجهة، الذي نقل لبنان من مرحلة اختصاره بمعادلة سياسية طائفية محدودة الخيارات، إلى مرحلة جديدة يفرض إيقاعها جيل جديد من الشباب بات خارج قضبان العصبيات إلى حد بعيد. جيل جديد يفجر مفاجآت كل يوم بقدرته على إحراج السلطة وإثبات عجزها عن مواكبة أسئلته الصادقة والبسيطة والجريئة عن العيش بصفة مواطن في وطن ودولة.